

أهمية الشمول المالي كألية لدعم الاستقرار المالي دراسة قياسية للفترة (2000-2018).

The Importance Of Financial Inclusion As A Mechanism To Support Financial Stability A Standard Study For The Period (2000-2018).

عمار صغير¹، علال بن ثابت²

¹ جامعة الاغواط (الجزائر)، o.seghier@lagh-univ.dz

² جامعة الاغواط (الجزائر)، a.bentabet@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2022/07/14

تاريخ القبول: 2022/06/21

تاريخ الاستلام: 2022/06/13

ملخص:

يعتبر القطاع المالي أحد أهم القطاعات الاقتصادية باعتباره حلقة الوصل بين جميع القطاعات المختلفة. حيث ان جميع التعاملات المالية الناشئة ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية تتضمن معاملات مالية. تكمن أهمية هذه المداخلة في كونها تعالج موضوعا جوهريا والمتمثل في الشمول المالي. كما تهدف ايضا الى تسليط الضوء على المفاهيم المختلفة بالشمول المالي وأهدافه مع التأكيد على أهمية الشمول المالي والوقوف على واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر ومعرفة أهم التحديات التي تواجهها.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، استقرار مالي، مؤسسات مالية، الجزائر.

تصنيفات JEL : E31، E33،

Abstract:

The financial sector is considered one of the most important economic sectors as it is the link between all the different sectors. As all financial transactions arising within various economic sectors include financial transactions. with an emphasis on the importance of financial inclusion and its contribution to supporting the necessary procedures and measures to improve financial banks and also to stand on the reality of financial inclusion and financial stability in Algeria and to know the most important challenges it faces.

Keywords: Financial inclusion, financial stability, Financial institutions, Algeria.

JEL Classification Codes: ..., ..., ...

المؤلف المراسل: صغير عمار، الإيميل: o.seghier@lagh-univ.dz

1. مقدمة:

يهدف الشمول المالي إلى الترويج للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكلفة معقولة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، وخاصة الشرائح ذات الدخل المنخفض في العالم في مقابل الإقصاء المالي الذي يستبعد هذه الشرائح. يتطلب الشمول المالي قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال ومسؤول ولا يمكن تحقيقه بدون التثقيف المالي، يُعتبر المستهلك الواعي أكثر وعياً بالمخاطر الأرباح المتعلقة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً بحقوقه وواجباته. لن يشمل الناس في القطاع المالي لن يؤدي ذلك إلى تحسين سبل عيشهم فحسب، بل سيساهم أيضاً في صحة الأنظمة المالية نفسها. الأزمة المالية يسلط المجتمع الدولي الضوء على هشاشة النظم المالية وأهمية ربط الشمول المالي والاستقرار المالي.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الشمول المالي في دعم وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تنبثق الفرضية الرئيسية التالية من إشكالية الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر مؤشر الشمول المالي ايجابيا على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة توازنه طويلة المدى بين مؤشر الشمول المالي ومؤشر الاستقرار المالي.

أهمية الدراسة:

يعد البحث في موضوع الشمول المالي محاولة منا للفت الانتباه حول الدور الفعال للشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يعتبر عاملاً مهماً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تنافسية القطاع المالي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى توضيح مفهوم الشمول المالي؛ ايضا التعرف على واقع ومؤشرات أداء الشمول المالي في الجزائر ودراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتوضيح واقع الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تنميته وتفعيله باعتباره استراتيجية فعالة تساهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره. كما استخدمنا في الجانب التطبيقي المنهج القياسي الاستدلالي لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي :

1.2 مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي يشير الى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل، سواء كان ذلك مؤسسات أو أفراد، ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناء على ما يقدم من خدمات مالية (جانب العرض) وجودة تلك الخدمات، وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع.

كما يشار اليه على انه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان (جانب الطلب) لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي تخضع للحد الأدنى من الرقابة والاشراف ومرتفعة الاسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

ويدرج مركز الشمول المالي (CFI) رؤيته للشمول المالي بما يلي:

✓ الوصول إلى تركيبة متكاملة من الخدمات المالية (الائتمان، المدخرات، التأمين والمدفوعات).

✓ سهولة الحصول على الخدمات المالية وتمتعها بالجودة والأسعار المعقولة والمناسبة، مع توفير الحماية اللازمة للمتعاملين وعدم المساس بكرامتهم.

✓ وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد القادرين على استخدامها دون استبعاد أو حرمان لأحد، مع إيلاء اهتمام خاص إلى سكان الريف والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء وغيرهم من المجموعات المهمشة.

✓ توسيع قدرات الأفراد المالية وقابليتهم، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة بإدارة أموالهم.

✓ توفير سوق تنافسية تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة، مع بنية مالية تحتية قوية وإطار قانوني وتنظيمي واضح.

فوجود شمول مالي كامل يعني ان جميع الأفراد القادرين والراغبين على استخدام الخدمات المالية، يمكنهم الحصول على توليفة متكاملة منها بجوده عالية وبأسعار معقولة مناسبة وبطريقة ملائمة مع توفير الحماية اللازمة لهم والحفاظ على كرامتهم (Anita & Elisabeth 2011)

2.2 مؤشرات الشمول المالي:

وفي قمة **Los Cabos** سنة 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية

والمقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسة هي:

✓ الوصول إلى الخدمات المالية

✓ استخدام الخدمات المالية

✓ الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات

ويشتمل كل بعد من الأبعاد الثلاثة مجموعة من المؤشرات وهي:

الجدول 1: المقاييس والمؤشرات المكونة الشمول المالي

المؤشرات	الأبعاد
عدد نقاط الوصول إلى الخدمات	الوصول إلى الخدمات المالية
حسابات النقود الالكترونية	
مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة	
البالغين الذين لديهم تعامل الجزائر في	استخدام الخدمات المالية
البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم	
البالغين حملة وثائق التأمين	
عدد معاملات الدفع غير النقدية	
عدد معاملات الدفع عبر الهاتف	
ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية	
المحتفظين بحساب بنكي	
التحويلات	
الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية	
الشركات التي لديها التي لديها قروض قائمة أو خطوط	
ائتمان لدى مؤسسات نظامية	
المعرفة المالية	الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات
السلوك المالي	
متطلبات الشفافية	
حل النزاعات	
تكاليف استخدام الخدمات المالية	
العوائق الائتمانية	

Source: G20 Basic Set of financial inclusion indicators (GPII ,2016)

3. الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي:

1.3 مفهوم الاستقرار المالي:

فالاستقرار المالي هو الحالة التي يتم فيها تدفق رؤوس الأموال بسهولة وسلاسة بين الأسر، الشركات الحكومة، بين المقيمين وبقية العالم، الأمر الذي يتطلب سلامة وفاعلية عملية للوساطة المالية في ظل توفر أسواق مالية فعالة وكفاءة من جهة ووجود مؤسسات مالية قادرة على الصمود في مواجهة صدمات الاقتصاد الكلي، أزمات السيولة ومخاطر العدوى، علاوة على تمتع الأسواق المالية بقدر كاف من السيولة والفعالية (بوكساني. ر، ومزيان. أ، 2011)

2.3 مؤشرات الاستقرار المالي:

ونظرا لتوافق تحليل الاستقرار المالي إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية الكلية، فعادة ما يتم الاعتماد لتحديد مدى قدرة النظام على مؤشرات السلامة المالية المالي للتعامل ومواجهة الأزمات التي يمكن ان يتعرض لها هذا النظام، كونها تمثل مؤشرات تجميعية تستخدم لقياس مدى سلامة وصحة المؤسسات المالية في بلد ما وتشخيص ومراقبة نقاط القوة والنقاط الضعف في النظام المالي بهدف تعزيز الاستقرار المالي والحد من احتمالية فشله والتي تتألف من مجموعة من المؤشرات يمكن ادراجها في الجدول التالي:

(Sundararajan, et al, 2002)

الجدول 2: المقاييس والمؤشرات المكونة للاستقرار المالي

مؤشرات المقياس المركب	المقياس المركب
Domestic credit to GDP (%)	مؤشر التطور المالي (FDI)
Interest rates pread	
Stock market capitalization to GDP (%)	
General budget deficit to GDP	مؤشر التعرض للمخاطرة المالية (FVI)
Current account deficit of GDP(%)	
Non-PERFORMING loans/total loans (gnpar)	مقياس السلامة المالية (FSI)
(ROA)	
Liquidity	
Bank regulatory capital to risk weighted assets	

المصدر: (Nasreen, Anwar, & Ozturk, 2017, p. 1110)

4. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي (دراسة للفترة 2000-2018):

يشير (Amidžićet al2014) إلى وجود إجماع عام بين صناعات السياسة على الدور الهام الذي يلعبه الشمول المالي في رفع مستويات الاستقرار المالي فضلا عن تحقيق إدامة الاستخدام والاستقرار المالي. من جانب آخر يبين (Khan 2011) أن هناك ثلاثة قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلالها أن يساهم بشكل ايجابي في الاستقرار المالي تمر القناة الأولى من خلال التنوع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع مستويات الائتمان إلى الشركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية المحافظ البنوك الاقراضية نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته الأمر الذي ينعكس بالتالي على مخاطر النظام المالي بالانخفاض. في حين تتمثل القناة الثانية بزيادة عدد الادخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها، وهو ما يقلل بالتالي من اعتماد المصارف على التمويل غير الأساسي الذي يميل عادة إلى أن يكون أكثر تقلبا خلال الأزمات مما يقلل من المخاطر الدورية (Procyclicality). أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي وبصورة فعالة في تحسين كفاءة انتقال آثار السياسة النقدية وهو ما يعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي.

كما يؤكد (Hannig & Jansen 2010) على أن الفئات ذات الدخل المنخفضة عادة ما تكون أكثر تحصنا نسبيا تجاه الدورات الاقتصادية، لذا فإن إدراجها ضمن القطاع المالي سيرفع من استقرار قاعدة الإيداع وكذلك الإقراض التي هي جزء من النظام المالي، كما أشار إلى أن هناك أدلة إلا أنها غير مؤكدة على المؤسسات المالية التي تلبى حاجات المستويات الدنيا من الدخل تميل إلى أن تكون أكثر قدرة في مواجهة الأزمات الكلية وتساعد في استمرار النشاط المحلي.

يشير تقرير لصندوق النقد العربي نشر في عام 2015 إلى أن بعض الدراسات قد أكدت على أن وجود مستوى عالي من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ويرفع من مستوياتهم المعيشية، كما يولد قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة تتمتع بقوة نسبية أكبر من خلال إحداث تنمية مالية تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، الذي ينعكس بدوره بزيادة استقرار النظام المالي. فضلا عن

مساهمة الدرجات المتقدمة من الشمول المالي في تحسين كفاءة الوساطة بين الودائع والاستثمارات وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي وهو ما يدعم فاعلية السياسة النقدية، كما أن تنوع محافظ الموجودات والمطلوبات يعزز من توزيع المخاطر ويتجاوز تركيزها. ويؤكد التقرير على أن وكما تفترض بعض الدراسات، القطاع المالي الذي يتمتع بالشمولية عادة ما يتميز بقاعدة وودائع أكثر استقرارا ناتجة عن تنوعها، واتجاه المدخرين ذوي الدخل المنخفضة إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وهي بذلك تشكل مصدرا مستقرا للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها. وعليه فإن تحقيق نطاق واسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع ومن ثم زيادة مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي الأمر

الذي يعد عاملا ايجابيا داعما لأوضاع السيولة وبالتالي الاستقرار المالي بشكل عام. علاوة على ذلك فإن زيادة الشمول المالي وما يحدثه من تيسير منح القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية انطلاقا من كون الخسائر الناتجة عن القروض الصغيرة هي أدنى منه في حالة القروض الكبيرة لتعزيز الشمول المالي.

وتؤيد آراء (Prasad 2010) على بعض ما جاء في ذلك بالقول ان الشمول المالي ومن خلال سماحه للأسر ذوات الدخل المنخفضة على الادخار وتنويع مصادر دخلهم، وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل اللازم، وخلق نظام أكثر فاعلية للتوسط بين المدخرين المحليين والمستثمرين وسيكون منسقا مع الاستقرار المالي (Prasad, 3 , 2010). ويؤكد (2013) (Han & Melecky, Hawkins 2006) على أن الشمول المالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي بصورة مباشرة، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، كما أن زيادة استخدام الودائع بمقدار 10% يمكن أن يقلل من معدل سحب الودائع في أوقات الأزمات في المتوسط من 20% إلى 15%. كما يبين (Adamse et al 2014) بان منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يخفض من مستويات القروض المتعثرة (مخاطر عدم السداد).

استنادا إلى أن كون تلك القروض اقل توليدا للمخاطر النظامية من القروض المركزة ذات القيم الكبيرة، الأمر الذي يعزز في النهاية من الاستقرار المالي (Cihak et al., 3, 2016). وفي اتجاه آخر، يشير (Prasad 2010) إلى أن توسيع الشمول المالي، وبحسب بعض الأراء، قد يزيد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي، وهو بذلك يشكل عاملا رئيسيا في تخفيض مستويات الاستقرار المالي بدل من زيادتها (Prasad, 18, 2010) وفي ذلك يبين (2011) Khan أن زيادة مستويات الشمول المالي يمكن أن تنعكس سلبا على الاستقرار المالي كون توسيع قاعدة المقترضين قد تؤدي إلى انخفاض معايير الإقراض وهو ما كان واضحا في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن استعانة البنوك التجارية بمصادر خارجية مختلفة في أداء أعمالها المختلفة كتقييم الائتمان من اجل الوصول إلى المقترضين الصغار يمكن أن يرفع من المخاطر التي تواجه سمعتها. علاوة على ذلك، فان زيادة الإقراض من قبل مؤسسات التمويل الصغير ان لم يتم تنظيمها بشكل صحيح، يمكن أن تقلل من الفاعلية الإجمالية للتنظيم في الاقتصاد وتزيد من مخاطر النظام المالي.

وفي الاتجاه نفسه، يؤكد (Cihak et al. 2016). على أن التوسع السريع في الشمول المالي وما يولده من ارتفاع معدلات منح الائتمان يمكن أن يؤثر سلبا على الاستقرار المالي، فليس كل شخص هو جدير بالثقة أو قادر على التعامل مع الائتمان وشروطه بصورة كفوءة ومسئولة وهو ما أثبتته أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة التمويل الأصغر في ولاية **Andhra Pradesh** في الهند.

5. الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على مؤشر الاستقرار المالي:

1.5 العلاقة القائمة بين بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

أظهرت الأبحاث أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي يعني الإدماج المالي أن الشرائح المستبعدة من السكان لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بتكلفة مقبولة. اتضح أن هناك بعض التحديات في قياس الشمول المالي والوصول إلى التمويل بمؤشرها، وقد قارن العديد من

الباحثين علاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي من ناحية أخرى، تظهر هذه الدراسات ارتباطاً بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعمون بعضهم البعض.

بينما لا يوجد تعريف محدد واحد للاستقرار المالي، وهو البنك المركزي عزّف الاتحاد الأوروبي الاستقرار المالي بأنه "نظام مالي يتضمن: الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق قادرون على تحمل الصدمات والاختلالات المالية، وتخفيف الحواجز المحتملة أمام إنهاء الوساطة يمول ويضعف بشكل كبير تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار المرعبة، وبالتالي يمكن وصف الاستقرار المالي في النظام المالي بأنه مقاوم للصدمات الاقتصادية بسبب قدرته من خلالها يمكن أداء وظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع.

تشير بعض الدراسات إلى وجود عدم استقرار مالي أو حدوث أزمات مالية نتيجة لوجود خلل في السياسة المطبقة من قبل البنوك المركزية أو حدوث صدمات نظام مالي يمكن أن يتفاقم بشكل كبير بسبب نقص المعلومات الكافية والضرورية وهذا يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار.

قد يؤثر أيضاً على هؤلاء الصدمات المباشرة لموازنة الدولة واستقرار سعر الصرف والتي بدورها هذا يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار المالي. يسلط البحث الضوء على الصعوبات في تحقيق التكامل المالي دون استقرار النظام المالي. على الرغم من صعوبة تحقيق الاستقرار المالي لنظام يضم شرائح من السكان المستبعدين اقتصادياً ومالياً واجتماعياً

العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظاً في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء). ويوحى ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين. تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام

المالي. كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات. فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفاذي تركيزها. على جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10 في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة. كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها. إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون خاصة المدخرون الكبار . بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا. ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي. بناء عليه، فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام. كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخاملة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائدا. وعلى جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة. وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية. وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة. كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي

Exclusion Financial، فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائليُ عدد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير والشركات الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي. وقد أدركت مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي **Exclusion Financial** يُعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار المالي.

2.5 منهجية الدراسة القياسية:

يتم قياس أثر الشمول المالي بمؤشراته الثلاث (إجمالي القروض الممنوحة، إجمالي الودائع، عدد الفروع البنكية) على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر وفق منهجية **ARDL** باستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews 10** وتغطي البيانات المدة الزمنية (2000-2018).

• متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في:

○ المتغير التابع: مؤشر الاستقرار المالي **AFSI**

○ المتغير المستقل: مؤشر الشمول المالي **FINC**

ويمكن توضيح تطور هذه المتغيرات تباعا من خلال الأشكال التالية:

• اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

يمكن توضيح النتائج في الجدول 3

الجدول 3: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

VARIABLE	Levels			1st Differences		
	ADF	5% level	Prob	ADF	5% level	Probability
FINC	-1.425	-3.040391	0.4918	-3.7689	-3.05216	0.0004
AFSI	-1.257	-3.052169	0.6236	-3.1279	-3.05216	0.0434

المصدر: (من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 10)

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الأربع وجدنا أن كلها مستقرة عند المستوى أي أن لها نفس درجة التكامل مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

- اختبار جودة النموذج:

قبل اعتماد النموذج (ARDL) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل لابد من اختبار جودة

أداء هذا النموذج من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

سنعتمد على إحصائية **Bera-Jarque** ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي وقيمة الاحتمال لاختبار (**Bera-Jarque**) أكبر من 5% تؤكد ذلك أي أنه دليل على التوزيع الطبيعي للبواقي. الشكل 7: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

- اختبار مشكل اختلاف التباين: من بين الاختبارات المتبعة اختبار (**ARCH**) حيث لدينا

$$\chi^2_{1-5\%} = 3.839 < \text{obs R-squared} = 1.756$$

على عدم وجود تجانس تباين حدود الخطأ وما يدعم ذلك قيمة الاحتمال (**0.1698**) أكبر من 5%.

الجدول 04: نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ

0.3231	Prob.F(1,31)	1.567280	f-statistique
0.1698	Prob.Chi-square	1.756457	Obs*R-squared

المصدر: (من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 10)

- اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي:

لإجراء هذا الاختبار نلجأ إلى اختبار **Breusch** حيث نلاحظ احتمال **obs R-squared**

$$\chi^2_{5\%} = 10.023 > 5.99 = 5\%$$

وهذا ما يشير إلى وجود مشكلة في النموذج والجدول

التالي يوضح نتائج هذا الاختبار

الجدول 05: اختبار نتائج (Breusch-Godfrey serial LM test)

0.0562	Prob.F(2,34)	3.431202	f-statistique
0.0091	Prob.Chi-square	10.023568	Obs*R-squared

المصدر: (من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10 Eviews)

غير أنه وفقا ل قيمة **R-squared** ومعنوية **F-statistic** يمكن قبول النموذج وقد تم

اختبار **Durbin stat Watson** وكانت قيمته (1.629) وهي بين 0-3 ومنه النموذج لا

يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي لحد الخطأ حيث أننا نقبل فرض العدم وهو ما يوضحه الجدول.

الجدول 06: نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AFSI(-1)	0.383011	0.280264	3.366606	0.0000
FINC	0.516278	3.436116	1.965382	0.0491
FINC(-1)	-2.030107	4.289687	-0.473253	0.6487
FINC(-2)	9.304498	3.734924	2.491215	0.0375
FINC(-3)	3.000580	4.732400	0.634050	0.5437
FINC(-4)	-6.398927	2.691917	-2.377089	0.0447
C	3582.742	1921.563	1.864493	0.0992
R-squared	0.850698	Mean dependent var		1413.400
Adjusted R-squared	0.813722	S.D. dependent var		604.2360
S.E. of regression	177.4834	Akaike info criterion		13.50036
Sum squared resid	252003.0	Schwarz criterion		13.83078
Log likelihood	-94.25267	Hannan-Quinn criter.		13.49684
F-statistic	25.71088	Durbin-Watson stat		1.629461
Prob(F-statistic)	0.000082			

المصدر: (من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10 Eviews)

● تقدير أثر الأجل القصير والطويل باستخدام نموذج ARDL:

بعد التأكد من جودة أداء النموذج نقوم بتقدير النموذج وفق الخطوات التالية

- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج Test Bounds :

وفقا لاختبار الحدود تؤكد النتائج وجود تكامل مشترك بين الشمول المالي والاستقرار المالي، إذ

يتضح حسب النتائج في الشكل قبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك وهذا ما تثبتته قيمة **F**

عنوان المقال: أهمية الشمول المالي كألية لدعم الاستقرار المالي دراسة قياسية للفترة (2000-2018).

المحسوبة والبالغة (4.978) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى للمعلمة نفسه والبالغة (4.66) وأكبر من الحد الأدنى البالغة (3.67) عند مختلف مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% والتفسير الاقتصادي يعني وجود تكامل مشترك يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

الجدول 07: نتائج اختبار الحدود (test Bounds)

F-Bounds test		Null Hypothesis : No levels relationship		
Test Statistic	Value	sig	I(0)	I(1)
f-statistic	4.978293	10%	2.37	3.2
	2	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: (من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 10)

6. خاتمة:

قمنا من خلال هذه الورقة بتطبيق دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وذلك بغية قياس أثر مؤشر الشمول المالي على مؤشر الاستقرار المالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2018) وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- تم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات التي توظف البحث باستخدام اختبار (ADF) وتم التوصل إلى أن متغير واحد مستقر عند المستوى $I(0)$ حسب اختبار ADF، وباقي المتغيرات مستقرة عند المستوى الأول $I(1)$ ، ولا توجد متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$ ، وبالتالي يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL.

- وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث وهذا ما أكدته اختبار

.Bounds Test

- خلو النموذج من مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء وأيضا من مشكل اختلاف التباين أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

- نلاحظ في الفترة الطويلة أن مؤشر الشمول المالي (0.516) وهي قيمة معنوية عند مستوى 5 % ويرتبط بعلاقة ايجابية مع الاستقرار المالي ومطابق لمضمون النظرية الاقتصادية، أي كلما زادت معدل مؤشر الشمول المالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (0.516) وحدة.

7. قائمة المراجع:

- 1- فلاق صليحة. حمدي معمر. حفيفي صليحة (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. التكامل الاقتصادي المجلد 7، العدد 4، الصفحات 01-14
- 2- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. صندوق النقد العربي ص 1-49
- 3- مليكة كركار (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 10، العدد 3، الصفحات 362-377
- 4- بوزانة أيمن. حمدوش وفاء (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. دراسات العدد الاقتصادي. المجلد 12، العدد 1، الصفحات 71-81.
- 5- نبيل بهوري (2021). الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية- مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 10، العدد 3، الصفحات 160-180
- 6- دردور أسماء. حركات سعيدة (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج **Ardl**. مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد 10، العدد 4، الصفحات 71-90.

7- Nasreen, S. S., Anwar, S., & Ozturk, I. (2017). Financial stability, energy consumption and environmental quality: Evidence from South Asian economies. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*(67).